



يعكس نجاح السياسة المالية في إدارة الموارد بكفاءة ويؤكد أن الكويت استطاعت تحويل تحديات تقلب النفط لفرصة لإعادة هيكلة الإنفاق وترشيده دون الإخلال بالتزاماتها الأساسية

الحكومة نجحت في تقليص مصروفاتها بملياري دينار

تعديلات على ربط ميزانية التأمينات.. 6.6 مليارات دينار إيرادات و5.03 مليارات مصروفات

أحمد مغربي

صدر مرسوم بقانون رقم 105 لسنة 2025 بفتح الاعتماد الإضافي والنقل بين الأبواب الميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لسنة المالية 2025/2024 والذي قضى فيه بتعديل تقديرات الإيرادات لتصبح 6,69 مليارات دينار، وأن تعدل تقديرات المصروفات لتصبح 5,03 مليارات دينار، لتصبح نتائج الأعمال أرباحا بقيمة 1,66 مليار دينار.

وجاءت تفاصيل الإيرادات وفق ربط الميزانية بعد التعديل لتصبح 2,87 مليار دينار إيرادات الخاضعين للباب الثالث، و107,03 ملايين دينار إيرادات الخاضعين للباب الخامس، و225 ألف دينار إيرادات ورسوم متوقعة، و975,38 مليون دينار إيرادات صندوق العسكريين، و1,6 مليار دينار إيرادات صندوق التأمين التكميلي، و717,5 مليون دينار إيرادات صندوق زيادة المعاشات التقاعدية، و35,7 مليون دينار إيرادات صندوق التأمين ضد البطالة، و377,6 مليون دينار إيرادات صندوق الكفالة المالية.

وسجلت بنود المصروفات وفق ربط الميزانية بعد التعديل 64,4 مليون دينار المرتبات والمكافآت وما في حكمها، و85,1 مليون دينار المصروفات العامة، و4,88 مليارات دينار تعويضات صندوق التأمينات الاجتماعية والمخصصات.

دينار لتصل إلى 5,88 ملايين دينار مقارنة بـ 7,7 ملايين دينار في 2024/2023.

ولجهة الأبواب الـ 3 التي أسهمت في رفع الإيرادات بالميزانية نسبيا فقد ارتفعت الضرائب والرسوم بنسبة 10,09٪ بما قيمته 55,57 مليون دينار لتصل إلى 606,488 مليون دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 550,9 مليون دينار بنهاية 2024/2023، وارتفعت الإيرادات من المساهمات الاجتماعية بنسبة 0,33٪ بما قيمته 363,24 ألف دينار لتصل إلى 111,95 مليون دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 111,58 مليون دينار بنهاية 2024/2023، وزادت إيرادات السلع والخدمات والإيرادات الأخرى بنسبة 36,53٪ بما قيمته 528,48 مليون دينار لتصل إلى 1,97 مليار دينار مقارنة بـ 1,44 مليار دينار بنهاية 2024/2023.

دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 23,64 مليارات دينار بنهاية 2024/2023، ويأتي ذلك مدفوعا بصورة رئيسية من تراجع الإيرادات النفطية التي ترتبط بصورة مباشرة بتغيرات الأحداث عالميا وتأثيرها على سعر برميل النفط، إلا أن تحسن الإيرادات غير النفطية قلص أثر تراجع الإيرادات النفطية على الميزانية لتتخفف إيرادات بابين فيما ارتفعت إيرادات 3 أبواب أخرى من أصل 5.

وانخفضت الإيرادات النفطية للكويت خلال العام المالي 2025/2024 بنحو 10,08٪ بما قيمته 2,16 مليار دينار لتصل إلى 19,35 مليار دينار، مقارنة بـ 21,5 مليار دينار بنهاية العام المالي 2023/2024، كما تراجعت إيرادات الترخيص من أصول والإيرادات التشغيلية بنسبة 23,55٪ بما قيمته 1,8 مليون دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 2,364 مليارات دينار بنهاية 2024/2023.



علي إبراهيم

كشف مرسوم الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2025/2024 عن أن الحكومة نجحت في تحقيق مستهدفاتها وترشيده الإنفاق إذ تمكنت من تقليص مصروفاتها بأكثر من مليار دينار، وذلك عبر ضبط النفقات وإدارة الموارد بكفاءة، ويؤكد أن الحكومة استطاعت تحويل تحديات تقلب أسعار النفط إلى فرصة لإعادة هيكلة الإنفاق وترشيده دون الإخلال بالتزاماتها الأساسية، وهو ما يُعد إنجازًا يحسب لها في ظل الظروف الاقتصادية والجوسياسية الصعبة، ما دفع بصورة تلقائية إلى تقليص العجز الفعلي للموازنة بأكثر من 505 ملايين دينار ليصل إلى 1,05 مليار دينار بنهاية العام المالي 2025/2024 مقارنة بـ 1,56 مليارات دينار بنهاية 2024/2023.

وتصليبا، أظهرت بيانات الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنصرم 2025/2024 أن الكويت استطاعت تخفيض مصروفاتها بنسبة 8,3٪ بما قيمته 2,09 مليارات دينار لتصل إلى 23,112 مليار دينار، مقارنة بـ 25,2 مليار دينار عن العام المالي 2024/2023، إذ شهدت تراجعًا في الإنفاق على 7 أبواب.

ولجهة الأبواب الـ 5 التي حققت فيها وفورات في باب السلع والخدمات الذي شهد تراجعًا بنسبة 27,5٪ بما قيمته 1,28 مليار دينار ليصل إلى 3,38 مليارات دينار بنهاية العام المالي 2025/2024 مقارنة بـ 4,67 مليارات دينار عن العام المالي السابق.

وتراجع الإنفاق على الإعانات بنسبة 11,4٪ بما قيمته 144,38 مليون دينار ليصل إلى 1,12 مليار دينار بنهاية العام المالي 2025/2024 مقارنة بـ 1,26 مليار دينار بنهاية

أداء مالي متماسك يقود القطاع المصرفي إلى آفاق نمو جديدة

البنوك تحافظ على متانتها في النصف الأول 2025.. رأسمال قوي وسيولة مستقرة



غير المنتظمة فقد بلغت 242,1٪ بنهاية الربع الثاني من 2025 مقابل 263,5٪ بنهاية 2024، ورغم هذا التراجع، إلا أن النسبة لا تزال عند مستويات مرتفعة، تعكس احتياطات وقائية كافية لتعزيز استقرار القطاع وقدرته على مواجهة المخاطر الائتمانية المحتملة.

مستويات سيولة آمنة

وعلى صعيد السيولة، أظهرت المؤشرات استقرارًا ومرونة ملحوظة، حيث ارتفعت نسبة السيولة الرقابية إلى 21,5٪ بنهاية الربع الثاني، مقارنة بنحو 20,9٪ نهاية العام الماضي. ويعكس هذا الارتفاع قدرة البنوك على الحفاظ على مستويات مرتفعة من الأصول السائلة لتلبية التزاماتها قصيرة الأجل ودعم أنشطة التمويل والائتمان، وسجل صافي هامش الفائدة تراجعًا طفيفًا إلى 2,9٪ مقارنة بنحو 3٪ بنهاية 2024، متأثرًا بانحسار فرص العوائد المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، حافظ القطاع على ربحية قوية، حيث استقر العائد على متوسط الأصول عند 1,5٪، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 11,2٪، وهي مستويات تعكس قدرة البنوك على تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة رغم التحديات التشغيلية، كما شهدت نسبة صافي هامش الربحية ارتفاعًا طفيفًا إلى 41,5٪ في الربع الثاني، مقارنة بـ 41,2٪ نهاية العام الماضي، ما يعزز ثقة المستثمرين والمودعين على حد سواء في متانة القطاع.

تحسين الكفاءة التشغيلية

واستقرت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات عند 72,5٪ في الربع الثاني من 2025، بعد أن بلغت ذروتها عند 72,6٪ نهاية 2024. ويعكس ذلك تحسنًا تدريجيًا في كفاءة إدارة التكاليف مع استمرار البنوك في ضخ استثمارات استراتيجية لتعزيز بنيتها التحتية الرقمية وتوسيع

الخدمات الإلكترونية، كما ظلت نسبة المصروفات غير المرتبطة بالفوائد إلى متوسط الأصول عند مستوى 1,5٪، في مؤشر على قدرة البنوك على تحقيق التوازن بين كفاءة التشغيل والاستثمار في الابتكار التكنولوجي.

الإيرادات العامة

شهد إجمالي الإيرادات العامة للدولة تراجعًا بنسبة 6,7٪ بما قيمته 1,58 مليارات دينار ليصل إلى 22,05 مليار دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 23,64 مليار دينار بنهاية 2024/2023. ويأتي ذلك مدفوعًا بصورة رئيسية من تراجع الإيرادات النفطية التي ترتبط بصورة مباشرة بتغيرات الأحداث عالميا وتأثيرها على سعر برميل النفط، إلا أن تحسن الإيرادات غير النفطية قلص أثر تراجع الإيرادات النفطية على الميزانية لتتخفف إيرادات 3 أبواب أخرى من أصل 5. وانخفضت الإيرادات النفطية للكويت خلال العام المالي 2025/2024 بنحو 10,08٪ بما قيمته 2,16 مليار دينار لتصل إلى 19,35 مليار دينار، مقارنة بـ 21,5 مليار دينار بنهاية العام المالي 2023/2024، كما تراجعت إيرادات الترخيص من أصول والإيرادات التشغيلية بنسبة 23,55٪ بما قيمته 1,8 مليون دينار بنهاية 2025/2024 مقارنة بـ 2,364 مليارات دينار بنهاية 2024/2023.

نظرة مستقبلية

هذا، ومن المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي الكويتي دوره المحوري في دعم الاقتصاد المحلي خلال النصف الثاني من 2025، مستفيدًا من السياسات النقدية المتزنة لبنك الكويت المركزي، واستمرار الجهود لتوسيع نطاق التمويل الموجه إلى القطاعات الإنتاجية والمشاريع الاستراتيجية. كما أن التحول الرقمي والتوسع في الخدمات المصرفية الذكية يمثلان محركين رئيسيين لتعزيز النمو وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات، مع المحافظة على مستويات عالية من الأمان السيبراني وإدارة المخاطر.

أحمد مغربي

واصلت البنوك الكويتية إظهار مرونة تشغيلية عالمية وأداء مالي مستقر خلال النصف الأول من عام 2025، وذلك في ظل بيئة اقتصادية عالمية اتسمت بارتفاع معدلات التضخم في أسواق المال، وتباين توقعات السياسات النقدية لدى البنوك المركزية الكبرى، ويعكس ذلك قوة القاعدة الرأسمالية للقطاع، وكفاءة إدارة المخاطر، والسياسات الرقابية المتقدمة التي يتبناها بنك الكويت المركزي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. وأظهرت مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية خلال النصف الأول من 2025 أن القطاع المصرفي حافظ على معيار كفاية رأس المال عند مستوى 18,3٪، رغم تراجع الطيف من 19,4٪ بنهاية 2024، ويظل هذا المستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 10,5٪ وفق معايير بازل III، ما يؤكد متانة القاعدة الرأسمالية وقدرتها على امتصاص الصدمات ودعم التوسع في الإقراض وتمويل المشاريع الاستراتيجية.

كما استقرت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى القاعدة الرأسمالية عند 87,3٪، وهو مؤشر يعكس اعتماد البنوك على مصادر تمويل قوية ومرنة، بما يوفر لها قاعدة أمان عالية في مواجهة أي تقلبات مالية أو اقتصادية محتملة، وحافظ القطاع المصرفي على جودة أصول مستقرة خلال النصف الأول من العام، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1,6٪ في الربع الأول والثاني، مقارنة بنحو 1,5٪ بنهاية 2024. ورغم هذا الارتفاع الطفيف، فإن نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي قاعدة أمان عالية في مواجهة أي تقلبات مالية أو اقتصادية محتملة، وحافظ القطاع المصرفي على جودة أصول مستقرة خلال النصف الأول من العام، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1,6٪ في الربع الأول والثاني، مقارنة بنحو 1,5٪ بنهاية 2024.